

## المحاضرة الأولى: النظم الاجتماعية وإمكانات الحراك وحدوده

يقوم المجتمع société على نظام اجتماعي (مؤسساته، أفراد، أنظمتها الفرعية) يهدف به على/إلى استمرارية سلطته وهيمنته ليشرع كل مجتمع بنية نظامه على مبدئين (وعادة ما تمر المجتمعات بكليهما بالتعاقب نتيجة لسيرورة التحول الاجتماعي/أو تستمر بشكل ضمني في أحدهما ويكون الثاني تنظيما شموليا لضرورة التزامن والتحيين الدائم مع المجتمع الشمولي، بالأخص في التنظيمات الإنتاجية):

### 1- التراتبية الاجتماعية القديمة-المساواة في اللامساواة:

**المبدأ رقم 01:** يقوم المجتمع القديم<sup>1</sup> féodalité/ l'enceint régime<sup>2</sup>، على مبدأ اللامساواة مساوي ضمنا في تنظيم اعضاءه على المساواة، أي يؤسس هذا النوع من المجتمعات في تنظيماته على هيمنة مجموعة قليلة من الافراد على الأغلبية، ما يستدعي حيازتهم لجميع الامتيازات، دون غيرهم من الأغلبية (العوام، الاقنان، العبيد...مهما تختلف تسميتهم)، تمرير سطوتهم بقانون الاهي أصلي (عادة ما تكون هذه المجتمعات قائمة على الدين)لجعل التنظيم الاجتماعي و توزيع الهيمنة لا يناقش و غير قابل للإنكار. الذي يقابله سوسيولوجيا المجتمعات ذات التراتبية الاجتماعية المغلقة stratification<sup>3</sup> (الملكية، الارستقراطية، الإقطاع، الطوائف...)<sup>4</sup>.

دون أي إنكار ، ما يجعل النظام متساو، كونه مبرر من سلطة إلهية ملائمة لتنظيم الجماعة البطريكي (الذكوري)<sup>5</sup>، في المجتمعات المتبنية للنظامين.

أين يولد العبد، يكبر، يخدم، يسلي، يموت...دون أي دلالة فارقة<sup>6</sup> بوضعه، متساو مع سيده، الذي لا يمكن له ان يكون كذلك مطلقا.

### 2- التدرج الاجتماعي-اللامساواة في المساواة :

**المبدأ رقم 02:** ليقوم المجتمع الانني على مبدأ المساواة في اللامساواة، يتأسس هذا المجتمع على تنظيمات قائمة نظريا على هيمنة القانون المدني، أين يشرع لمساواة أفراده في الفرص والتساوي أمامه في الوقت ذاته.

<sup>1</sup>- هو نظام سياسي féodalité، قد وجد فعليا في اوربا، ما بين القرن 10 م الى 12م، الذي يحمل السلطة/الشرعية، ممرزة جمعيا مع الاسياد الفرعية محلية، مع العامة التابعة لهم، يقوم على الاجبار و العبودية/الاستبدادية. Féodalisme هو النظام الذي يعني للتيار الماركسي نموذج الإنتاج، الذي تواسط نظام العبودية والرأسمالية، الذي يستخدم كمرادف féodalité (Le Moyen-âge européen).  
<sup>2</sup>تعبير أو اصطلاح "Anciens régime" (1789)، تدل في عالم التنظيم الاجتماعي، يقوم على الخصائص بالحكم المطلق (monarchie absolue) والقانون الالاهي (droit divin)، مع عدم اللا-التكافؤ الاجتماعي، قائمة التمييز بالميلاد (التوريث بالميلاد) فيما يخص النبلاء، والدور الأساسي الذي يلعبه القطب الديني (clergé)، حيث لا يوجد دستور مكتوب، بل الملك هو السلطة الوحيدة والمطلقة.

<sup>3</sup> Voir aussi : Max Weber sur le système enceins(féodalité). Louis Dumont sur les castes indiennes.

<sup>4</sup>-P. Bourdieu : La distinction critique sociale du jugement ; édition minuit ; paris ; 1979.

<sup>5</sup>-Pierre Bourdieu: domination masculine, édition Le Seuil,1998,Paris.

<sup>6</sup>-Valen E. Johnson: Revised standards for statiscal evidence, Proceeding of the national academy of science 2013.

دون أي تمييز، إلغاء الجنس بوصفه متغيرا سوسيوولوجيا مهما لدى المجتمعات القائمة على هيمنة الذكور، التعامل بالتجريد من الجنس الى الفرد نحو المواطن.

هذا المجتمع يعتمد في تقسيمه لأفراده وجماعاته على التدرج الاجتماعي classification sociale الذي يقوم على مجموعة من المحددات des critères تتأثر بحدود وسرعة التحول الاجتماعي.

إن المجتمع الذي يبني وفقا لأحد هذين التأسيسين، المحكم والمقيد للفرص/الحظوظ والتكافؤ فيها، يحيلنا الاستفسار فعليا عن حدود حراك الافراد وتتنقل الجماعات من وضع الى وضع اخر، على خلفيات التأسيس السابقين.

مع تحليل البنيات الاجتماعية، يتم حصر اشكال اللاتكافؤ في ثلاث مستويات:

1-اللاتكافؤ الاقتصادي: L'inégalité économique يمكن مؤشرات هذا المستوى بـ:

1-1-العائدات sur les revenus

1-2-الملكية/الميراث sur les patrimoines

1-3-العمل sur l'emploi

فالتكافؤ من عدمه بين الافراد وبذلك بين الجماعات والتكتلات التي ينتمي إليها الافراد، عائدة الى المؤشرات سابقة الذكر وتكافؤ الافراد فيها من عدمه، يجعل من عائدات الافراد وممتلكاتهم بالإنتاج الذاتي لها او بالانتقال من الميراث وكذلك نسبة العمل/أي البطالة مؤشرات على تكافؤ من عدمه.

2-اللاتكافؤ الاجتماعي: L'inégalité sociale حين الحديث عن كل الجماعة الاجتماعية.

2-1-الطبقات الاجتماعية Les classes sociales : مجموع افراد ينقسمون نمط حياة واحدة، مع الوعي بالطبقة ووراثة المكانة بها.

2-2-جماعات المكانة<sup>7</sup> Les groupes de statuts

2-3-الشرائح السوسيو-مهنية Les catégories socio-professionnelles<sup>8</sup> التي يتم ضبطها وقياسها من خلال محددات دقيقة، اين اعتمد في قياسها، وقياس حركتها تبعا لذلك وثباتها بذلك عن طريق:

C.S.P<sup>9</sup>- l'INSEE 1954 : catégorie socioprofessions professions

<sup>7</sup>جماعات المكانة، تجمع مجموعة من الافراد يملكون نفس الرقي الاجتماعي (prestige social)، نفس الشرف/الاعتزاز الاجتماعي (honneur social) بحسب "M. Weber"، الذي يعتبر من ادخل هذا الاصطلاح.

Voir aussi : M. Weber : dans le dossier : Max Weber, Protestantisme et capitalisme-le capitalisme moderne solen max weber-/-les dysfonctionnements de la bureaucratie ; consulte le 27.10. 2019..

<sup>8</sup>-Alain Desrosières et Laurent Thévenot: Les catégories socio-professionnelles, éditions La Découverte ;1988. (ISBN2-7071-1758-7).

هو معيار تقني محكم لترتيب أو تدرج الأفراد حسب الوضع المهني المرتبط بمجموع من المعايير: المهنة، النشاط الاقتصادي، النجاحات، تموقع المركز والمكانة، تم التخلي عنها في 1982، وتم تعويضها في ذات السنة بمعايير P.C.S

في المقابل يدرج M. Weber مستوا ثالثا للاتكافؤ الفرص:

### 3-الاتكافؤ السياسي: L'inégalité politique

يشمل الاتكافؤ في ممارسة الحقوق السياسية (المواطنة، التصويت، المشاركة في الحياة السياسية). بحسب التنظيمات الاجتماعية-السياسية، القائمة على الاتكافؤ، اين يقصى البعض من العينات الاجتماعية من الحياة السياسية، بحسب معايير تعمل على ترسيخ هذا المبدأ من الاتكافؤ، اين يتم فعليا اقضاء (العامة، غير المتعلمين، الاناث...)، غيرهم من العينات المهمشة والمقصاة من الحياة الاجتماعية-السياسية.

---

<sup>9</sup>- التسمية المعنية بالشرائح السوسيو-مهنية، التي اعتمدت في 1954  
<sup>10</sup>تم انشاءها من طرف الديوان الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) 1982 ، هي تسمية أي منشنة إحصائية دون قيمة مقيدة. التي تهتم بتقسيم وتحديد تدرجات المهن، هذا التدرج يرتبط بدراسة: (عامل حر/موظف، مركزه في الهرم، الرتبة المهنية، طبيعة العمل، خاص أو عمومي).